قوات بشار توسع سيطرتها في محيط دير الزور

الأمم المتحدة : النظام السوري نفذ 33 هجوماً كيماوياً

ضحايا الهجمات الكيماوية في سوريا

جانب من الدمار الذي خلفه الصراع في سوريا

عواصم – «وكالات» : قال محققو جرائم الحرب التابعون للأمم المتحدة أمس الأربعاء، إن القوات السورية استخدمت الأسلحة الكيماوية أكثر من 20 مرة خلال الحرب الأهلية بما في ذلك الهجوم القتال الذي ادى إلى ضربات جوية امريكية استهدفت طائرات الحكومة.

وفيما تعتبر أكثر النتائج حسما حتى الآن للتحقيقات في هجمات الأسلحة الكيماوية خلال الصراع قالت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا إن طائرة حربية حكومية أسقطت غاز السارين على خان شيخون بمحافظة إدلب في أبريل مما أسفر عن مقتل أكثر من 80 مدنيا.

وقال التقرير «واصلت القوات الحكومية نمط استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، في الواقعة الأخطر استخدمت القوات الجوية السورية غاز السارين في خان شيخون بإدلب فقتلت العشرات وكان أغلبهم من النساء والأطفال» ووصف ذلك بأنه جريمة حرب.

وقال المحققون إنهم وثقوا في المجمل 33 هجوما كيماويا حتى اليوم.

وأضافوا أن القوات الحكومية نفذت 27 هجوما منها سبعة بين الأول من مارس والسابع من يوليو.

من ناحية أخرى صرح مصدر عسكري سوري بأن القوات الحكومية تمكنت أمس الأربعاء، من توسيع نطاق سيطرتها في محيط الطريق الذي اجتازته أمس للوصول إلى الفوج 137 على الأطراف الغربية لمدينة دير الزور بشرق البلاد.

وذكر المصدر، أن « قوات العميد سهيل حسن تمكنت من توسيع سيطرتها في محيط الفوج 137 إلى نحو 15 كيلومترا مربعا لتؤمن بذلك بشكل كامل حركة المرور من وإلى دير الزور».

وأكد المصدر أن «القوات المشتركة (المرابطة في دير الزور والقادمة من ريف الرقة) تتحضر حاليا لبدء معركة جديدة لكسر الحصار عن مطار دير الزور العسكري في الريف الجنوبي الشرقي».

وتمكنت القوات الحكومية أمس الثلاثاء، من كسر الحصار المفروض على قواتها في مدينة دير الزور شرق البلاد بعد تمكنها من الوصول إلى مقر الفوج 137 في الأطراف الجنوبية الغربية من المدينة.

تجدر الإشارة إلى أن تنظيم داعش يسيطر على معظم مناطق دير الزور.

من جانب آخر تتوالى على رئيس النظام السوري بشار الأسد رسائل التهنئة من حلفائه في الحرب، بعد تحقيق انتصار جزئي بفك حصار استمر 3 سنوات على مدينة دير الزور تتجه الأنظار نحو حسم عسكري وسياسي يوسع سيطرة النظام على المزيد من الأراضي السورية.

تلك الخطوة التي أشار إليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، معتبرا إياها مهمة باتجاه تحرير بقية الأراضي السورية من الإرهاب، حسب وصفه، تفتح الباب أمام مستقبل جديد في سوريا وخاصة بعد انحسار داعش في جزء بسيط من الأراضي السورية لا يتعدى الـ15 في المئة. وتؤكد المصادر، أن فك الحصار عن دير الزور يضيق الخناق على داعش، معقله الرئيسي الوحيد المتبقي في سوريا ومصدر كسبه المهم، بعد أن كان يسيطر على أكثر من نصف أراضي سوريا.

تغيرت اللهجة الروسية والسورية بعد فك الحصار مباشرة، فقد أصبح لدى النظام أوراق ضغط كبيرة، وسيطرة على معظم المناطق الاستراتيجية، وانعكس فك الحصار عن دير الزور على الحديث عن تسوية سياسية أصبحت مطروحة إلى جانب تهدئة طويلة تخطط لها روسيا والنظام معا.

وأكد بوتين الثلاثاء، أن «الوضع الميداني يتغير جذريا لمصلحة القوات النظامية». وتابع موضحا: «أنتم تعرفون أن الأراضي الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية اتسعت أضعافا في غضون سنة أو سنتين، وتتطور هذه العملية بوتائر متسارعة». وعبر عن أمله في أن يستكمل شركاء روسيا عمليتهم العسكرية ضد داعش في الرقة.

تغير موازين القوى، يمهد لخطوة جديدة في سوريا، خاصة بعد تشديد الرئيس الروسي على ضرورة إطلاق العملية السياسية وتثبيت نظام الهدنة في مناطق خفض التوتر. حيث أكد أنه «فور انتهاء المعارك في دير الزور، وذلك سيعني تكبيد الإرهابيين هزيمة نكراء، ستحصل القوات الحكومية وحكومة الأسد على تفوق لا جدال فيه، يجب القيام بالخطوة التالية لتثبيت نظام وقف النار وتعزيز مناطق خفض التوتر وإطلاق العملية السياسية».

لكن وعلى الرغم من التراجع الكبير لداعش، يبقى الحديث عن هزيمة حتمية للتنظيم سابق لأوانه، ويؤكد ذلك قول بوتين: «هل يمكننا القول إنه تم القضاء على داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى إلى الأبد؟ على الأرجح، من السابق لأوانه الحديث عن ذلك، لكن تغير الوضع الميداني جذريا في الأراضي السورية أصبح واقعا».

الحسم في دير الزور ليس نهائيا، فداعش ما زال يسيطر على بعض القرى والأرياف في دير الزور، ما يوضح أن المعارك ضد تنظيم داعش الإرهابي ستنتقل إلى المدن والقرى الصغيرة.

وبعد تحرير دير الزور بالكامل، يأمل بوتين في أن يستكمل شركاء روسيا عمليتهم العسكرية ضد داعش في الرقة. موضحاً أن المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في دير الزور، ليست ورقة للمعارضة السياسية ضد دمشق، بل تمثل نقطة إسناد عسكرية لأسوأ أطياف المعارضة المتشددة المتضوية تحت لواء التنظيم الإرهابي.

من جانب آخر أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، مساء الثلاثاء، أن انفجارات عنيفة هزت مناطق في محيط مدينة دير الزور، ناجمة عن تفجيرات وقصف متصاعد على المنطقة.

وأضاف المرصد أن تنظيم داعش بدأ هجوماً عنيفاً ومعاكساً استهدف الثغرة التي فتحتها قوات النظام السوري وسط حقل الألغام، والتي تمكنت من خلاله مجموعات من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من العبور إلى منطقة اللواء 137، المحاصر منذ أكثر من 32 شهراً، واستطاعت بذلك تحقيق أول خطوة في عملية فك الحصار عن الكتلة المحاصرة في القسم الشمالي الغربي من مدينة دير الزور.

وأكد المرصد أن داعش استهل هجومه بتفجير 4 عربات مفخخة استهدفت قوات النظام في منطقة الثغرة الواصلة بين القوات المتقدمة واللواء 137، وسط هجوم مكثف من مسلحي وعناصر التنظيم.

وأشار إلى أن معارك عنيفة تدور في المنطقة مخلفة المزيد من القتلى والمصابين من كلا الطرفين.

وقال المرصد إن الثغرة التي عبرت منها قوات النظام إلى اللواء 137، لم تعد آمنة بعد رصدها من قناصة وعناصر تنظيم داعش.

وكان النظام السوري نشر في وقت سابق الثلاثاء، أن قواته تمكنت من إنهاء عملية إزالة الألغام وفك الحصار عن القوات المحاصرة في اللواء 137، وتحقيق تقدم واسع على حساب داعش في دير الزور.

من جهة أخرى قال مبعوث الأمم المتحدة لمحادثات السلام السورية ستافان دي ميستورا أمس الأربعاء، إن على المعارضة السورية قبول أنها لم تنتصر في الحرب المستمرة منذ 6 أعوام ونصف العام على الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال دي ميستورا «القضية هي.. هل ستكون المعارضة قادرة على أن تكون موحدة وواقعية بالقدر الكافي لإدراك أنها لم تفز بالحرب؟».

وبسؤاله عما إذا كان يقول ضمناً أن الأسد انتصر في الحرب قال دي ميستورا «لست أنا من يكتب تاريخ هذا الصراع.. لكن في اللحظة الحالية لا أعتقد أن أي طرف بإمكانه حقيقة إعلان الانتصار في الحرب».

من جانب آخر قالت مصادر أردنية، إن حالات نزوح العائلات من مخيم الحدلات إلى مخيم الركبان مستمرة بعد اقتراب قوات النظام السوري من محيط الحدلات، مشيرة إلى أن اليوم الأول من عيد الأضحى استقبل فيه مخيم الركبان مئات العائلات القادمة من مخيم الحدلات، والتي مازالت مستمرة في القدوم له حتى الآن.

وأكدت المصادر، أن حالات النزوح العكسية هذة تتزايد، «بسبب اقتراب قوات النظام السوري والميليشيات المتحالفه معه وسيطرتها على عدة مناطق في البادية السورية قريبة من محيط المخيم»، وفقاً لما ذكرته صحيفة «الغد» الأردنية أمس الأربعاء.

وأضافت ذات المصادر، أن السكان عاد إليهم الأمل مع تناقل خبر عن مباحثات أردنية روسية لإقامة منطقة تخفيف التوتر الرابعة في البادية تضم مخيم الحدلات.

وأضافت المصادر أن أعداد سكان مخيم الحدلات الذي كان يستقبل 10 آلاف لاجئ تقلصت إلى النصف حالياً بسبب حالات النزوح المستمرة لآلاف العائلات إلى مخيم الركبان.

وأشارت المصادر إلى أن استمرار النزوح من المخيم زاد من سوء الأوضاع المعيشية في مخيم الركبان، في ظل النقص الحاد في الغذاء والدواء والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها اللاجئين في المخيم.

وقالت إن نجاح الأردن في تحقيق توقف التوتر في البادية السورية سوف يحسن الظروف المعيشية لسكان المخيم، بعد أن يفتح النظام الطرق التي يسيطر عليها والمؤدية إلى المخيم.

■ المرصد: «داعش» يعيد حصاره «نارياً» على دير الزور
■ دي ميستورا: على المعارضة السورية قبول أنها لم تنتصر في الحرب
■ الأردن: نزوح كبير للاجئين السوريين من مخيم الحدلات إلى الركبان

تونس: الشاهد يستعد لإعلان تعديل وزاري وسط ضغوط حزبية

تونس – «وكالات» : قال مسؤول حكومي إن رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد، سيعلن تعديلا حكوميا واسعا سيشمل عدة وزارت بينما يواجه ضغوطا سياسية كبرى من الحزبين الرئيسين في البلاد.

يأتي إعلان الشاهد المرتقب للتعديل الوزاري، وهو الأول منذ وصوله للمنصب قبل نحو عام، بعد تأجيل لأسابيع بسبب مفاوضات بطيئة مع الحزبين الرئيسين وهما حركة النهضة الإسلامية وحصتها العلماني حزب نداء تونس بشأن الحقائب الوزارية.

وفي حين لا ترى النهضة مبرراً لتعديل شامل دعا نداء تونس، الذي ينتمي إليه الشاهد، إلى تعديل شامل وعميق وإعادة هيكلة تركيبة الحكومة ومنحه النصيب الأكبر من هذه الحقائب.

وكشف مسؤول حكومي أن الشاهد اقترب من انتهاء تشكيلته ومن المتوقع أن يعلنها اليوم الأربعاء، وربما غدا الخميس، على أقصى تقدير.

وقالت مصادر، إن رضا شلغوم، وهو وزير مالية سابق ومدير مكتب الشاهد حاليا، هو المرشح الأبرز لشغل منصب وزير المالية الشاغر منذ إقالة لمياء الزريبي قبل أشهر واستقالة الوزير بالنيابة فاضل عبد الكافي الشهر الماضي بسبب قضية تضارب مصالح.

وشلغوم اقتصادي ليبرالي سبق أيضاً أن شغل منصب المستشار الاقتصادي للرئيس الباجي قائد السبسي.

وتشير المصادر إلى أن الشاهد يتجه لتعيين وزير مكلف بالإصلاحات الاقتصادية في رسالة فيما يبدو للمقرضين الدوليين بأن بلاده ملتزمة بتطبيق حزمة إصلاحات حساسة في القطاع المصرفي والوظائف العمومية وقد تشمل خفض الدعم في مرحلة لاحقة.

وقد يشمل التعديل الوزاري وزارة الداخلية ومن المتوقع أن يتولى حقيبتها لطفي براهم وهو من المسؤولين الكبار بالوزارة وقد يشمل أيضا وزارة الدفاع التي يرشح أن يعود على رأسها عبد الكريم الزبيدي.

وثمة توقعات أن يغير الشاهد أيضاً وزراء الصحة والطاقة والنقل، ويرجح أن يحتفظ الشاهد ببعض وزرائه ومن بينهم وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الخارجية ووزير الثقافة.

ويريد حزب نداء تونس الفائز في انتخابات 2014 أن تكون تركيبة الحكومة انعكاسا حقيقيا لهذه النتائج وأن يحصل على حقائب كثيرة في التعديل المرتقب.

وتصاعدت الضغوط مع إعلان المدير التنفيذي لحزب نداء تونس حافظ قائد السبسي وهو نجل الرئيس السبسي أن نداء تونس يريد النصيب الأكبر من الحقائب لينفذ برنامجه الاقتصادي والسياسي.

وحذر حافظ قائد السبسي مما سماه «الانقلاب من جديد على نتائج الاختيار الشعبي الذي تجسد في نتائج انتخابات 2014».

وطالب نداء تونس باستبعاد العديد من الوزراء الذين لم يحققوا الأداء المطلوب على غرار وزيري العدل والداخلية، لكن حركة النهضة الإسلامية التي تشارك نداء تونس الحكم قالت إنها لا ترى مبرراً لتعديل وزاري كبير.

غير أن المفاوضات جعلت النهضة تعدل عن رأيها لكنها قالت إنها ضد تغيير وزير الداخلية الذي حقق نقلة نوعية في الأداء الأمني وساهم في بسط الاستقرار في البلاد.

وقال نور الدين المجيري القيادي بحركة النهضة، إن حزبه لا يرى مبررا لتغيير وزير الداخلية.

وإزاء الجدل المحتدم دخل الاتحاد العام التونسي للشغل وهو اللاعب الرئيسي على الساحة السياسية في تونس ليحذر من مغبة «المحاصصة الحزبية والضغوط المسلطة على الشاهد في هذا التعديل الوزاري.

وحذر الأمين العام المساعد للاتحاد بوعلي المباركي من مواصلة الابتزاز السياسي لرئيس الوزراء من قبل الأحزاب الكبرى وقال إن «الاتحاد يرفض منطق المحاصصة الحزبية الضيقة والتحوير (التعديل) الغنائمي».

وأضاف أن الاتحاد سيتدخل ويقترح أجندة لحل الأزمة إذا طالت وأنه سيفرض هذه الأجندة على الجميع لإنقاذ تونس من المأزق مثلما أنقذها في 2013 حين أدار حوارا جمع فيه الفرقاء السياسيين.

لكن الشاهد أنهى فيما يبدو مشاوراته واتخذ قراره وهو في المراحل الأخيرة لإعلان التشكيلة الجديدة للحكومة في وضع استثنائي تواجه فيه البلاد ضغوطا متزايدة من المقرضين الدوليين لتنفيذ إصلاحات حساسة لإنعاش الاقتصاد واستعادة توازن المالية العمومية المنهارة وخفض العجز في الميزانية.

ومن المنتظر أن يمثل الشاهد أمام البرلمان لنيل الثقة بعد إعلان حكومته، ويريد الشاهد الحصول على أكبر تأييد قبل الوصول للبرلمان لأن عدم الحصول على الثقة يعني دخول البلاد في أزمة سياسية حادة.

وقال الرئيس السبسي إن التعديل الوزاري المنتظر هو الفرصة الأخيرة في إشارة إلى أن البلاد تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة وحركات احتجاجية اجتماعية وتريد مخرجا سريعا.

السيسي ورئيس فيتنام يبحثان سبل مواجهة الإرهاب والتطرف

سفارة سويسرا تنفي توقف التحقيقات في أموال نظام مبارك المجمدة

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وظهير الفيتنامي

هانوي – القاهرة – «وكالات» : وصل الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي إلى مطار هانوي، أمس الأربعاء، في زيارة رسمية لفيتنام، هي الأولى لرئيس مصري منذ بدء علاقات البلدين، وكان في استقباله عدد من كبار المسؤولين الفيتناميين والسفراء العرب والأفارقة المعتمدين لدى فيتنام.

واستهل السيسي برنامج الزيارة بوضع إكليل من الزهور على ضريح الزعيم الفيتنامي الراحل «هو تشي منه»، والنصب التذكاري للشهداء الفيتناميين، ثم توجه الرئيس عقب ذلك للقصر الجمهوري في العاصمة هانوي، وكان في استقباله، رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية، تران داي كوانج، وأقيمت مراسم الاستقبال الرسمي واستعراض حرس الشرف وعزف السلامين الوطنيين، ثم عقد الرئيسان جلسة مباحثات ضمت وفدي البلدين.

وصرح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير علاء يوسف، بأن رئيس فيتنام أشاد «داي كوانج» بدور مصر التاريخي به في الدفاع عن قضايا الدول النامية، ومساندة حركات التحرر وإنشاء حركة عدم الانحياز، كما أشاد بحكمة ودور القيادة السياسية المصرية وما حققته من إنجازات على مدار الأعوام الثلاثة الماضية على صعيد ترسيخ أمن واستقرار مصر، واستعادة دورها الفاعل على الساحتين الاقليمية والدولية، فضلاً عن مواصلة جهود تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمارات.

وأكد رئيس فيتنام على أن زيارة السيسي ستعطي زخماً كبيراً لدفع العلاقات بين البلدين والعمل على الارتقاء بالتعاون الثنائي في كافة المجالات لصالح الشعبين الصديقي، خاصة أنها أول زيارة لرئيس مصري لفيتنام منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1963.

وأشاد السيسي بالإنجازات التنموية التي حققها الشعب الفيتنامي، مؤكداً حرص مصر على تطوير التعاون مع فيتنام في المجالات المختلفة، والاستفادة من خبراتها في ضوء النجاحات التي حققتها في مجالات الصناعة والتجارة، بما يساهم في تعميق أواصر الصداقة والروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مشيراً إلى قيام الزعيم الفيتنامي «هو تشي منه» بزيارة مصر ثلاث مرات.

وأشار السفير علاء يوسف، إلى أن المباحثات تناولت سُبل تعزيز التعاون الثنائي في العديد من المجالات، من بينها تطوير التعاون في النقل البحري وصناعة السفن، والزراعة والاستزراع السمكي، وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن سبل تعزيز التواصل الشعبي والثقافي بين البلدين.

كما أكد الجانبان أهمية العمل على زيادة الزيارات المتبادلة على كل المستويات، سواء الرسمية أو الشعبية، بما يساهم في توطيد أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين.

وتطرقت المباحثات إلى سبل مكافحة الإرهاب والتطرف، حيث اتفق الجانبان على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه الآفة التي باتت تهدد العالم بأكمله، فضلاً عن تبني منهج شامل لمكافحتها، لا يقتصر على التدابير الأمنية فقط، بل يتضمن أيضاً الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتنموية.

وأكد في هذا السياق أهمية دور الأزهر الشريف في إطار المواجهة الفكرية للإرهاب ونشر المبادئ الصحيحة للدين الإسلامي الذي يُعلي التسامح والاعتدال وقبول الآخر، كما أكد إدانته لأحداث العنف التي تشهدها ميانمار، مشيراً إلى أن استمرار تلك الأحداث يساعد على تغذية الإرهاب والفكر المتطرف، ومشدداً على ضرورة قيام الحكومات بالاضطلاع بمسئولياتها في حماية حقوق الأقليات وتوفير الأمن لهم بما يساهم في ترسيخ مبدأ المواطنة.

كما تطرقت المباحثات أيضاً إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها الأزمات التي يشهدها عدد من الدول في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين في إطار المنظمات والمحافل الدولية.

من ناحية أخرى قالت سفارة سويسرا في القاهرة إن التحقيقات المتعلقة بالأموال المجمدة لرموز نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في كل من سويسرا ومصر مازالت مستمرة بشكل مستقل.

وأوضحت السفارة في بيان توضيحي لها أمس الأربعاء، أن إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة هي مجرد جزء من التحقيقات ولم يتخذ القرار النهائي بشأن الأموال بعد، ويعتمد على عوامل أخرى أيضا.

وأشارت السفارة إلى أنه على عكس ما نشرته بعض وسائل الإعلام، تود أن توضح أن التعاون بين جمهورية مصر العربية وسويسرا في هذا الملف كان و لا يزال جيدا جدا، و تم من خلال العديد من التبادلات لا سيما بين أعلى السلطات القضائية في الدولتين.